التراب لتطوير الارض بأيديهم وتجفيف المستنقعات واستصلاح الصحاري والانتاج للمصلحة المجتمعية العامة واقامة اسس المجتمع الافضل .

وفي الواقع ، فان الكيبوتز اليوم بعيد جدا عن هذه الصورة المثالية . وجميع المنطلقات النظرية التي يقال ان الكيبوتز قام على أساسها تجد نفسها منقوضة في جوانب ممارساته كافة . ففكرة الانتاج الذاتي الجماعي تلقى نقيضها في استخدام العمال المأجورين من غير الاعضاء ممن يفدون الى الكيبوتز من الخارج لكي يؤدوا القسط الاوفر من اعمال الانتاج فيه . اما منجزات الكيبوتزات التي غالبا ما توصف بأنها معجزات فمشكوك فيها اذ أن جميع الكيبوتزات كانت طوال عهدها وما تزال تحت الديون ولن تتمكن من الاستمرار لولا الهبات المالية المستمرة التي تحصلها لها الاحزاب التي تديرها من مصادر صهيونية وغير صهيونية مختلفة معظمها من خارج البلاد . وفكرة الحكم الذاتي الديموقراطي ليست سوى تخيلات مضخمة اذ أن جميع القرارات المهمة التي تتخذ بشأن ادارة الكيبوتزات وسياساتها تأتي عن الدوائر العليا في البنى البروقراطية للاحزاب التي تديرها . وأخيرا ، فان فكرة الملكية العامة لسبل الانتاج لا يمكن أخذها على محمل الجد خاصة وان معظم الكيبوتزات تقوم على اراض انتزعت من السكان الاصليين الذين ازيحوا عنها في وقت او اخر خلال تاريخ نمو الصهيونية وسيطرتها في فلسطين .

**شكلية الجماعية : استخدام عمال الاجرة**

ان استخدام العمال المأجورين من غير الاعضاء قد ازداد ازديادا مطردا خلال العقود الاخيرة حتى بات يشمل النشاطات الاقتصادية كافة في الكيبوتز . ففي الزراعة يستخدم العمل المأجور على شكل واسع على الرغم من أن معظمه ، لا يتخذ شكلا دائما نظرا لتغاير الطلب عليه في المواسم المختلفة . ومعظم عمال الاجرة في حقل الزراعة هم من العرب ممن كانوا قد بقوا بالبلاد بعد نزوح الاكثرية من السكان الاصليين عام ١٩٤٨ ويتم استخدامهم بشكل جماعات على أساس يومي او اسبوعي . ويتناول هذا النوع من العمل المأجور النساء والاطفال في كثير من الاحيان وخاصة في مواسم الحصاد حين يقومون بأعمال قطف القطن والحمضيات وأعمال مماثلة . والكيبوتزات واتحادات الكيبوتزات غالبا ما تعتذر عن هذه الممارسات في محاولاتها للحفاظ على سمعة مثاليتها. وعلى سبيل المثال نذكر ان بوريس ستيرن في كتابه ، **الكيبوتز الذي كان** ( واشنطن ، ١٩٦٥ ) ، اقتطع فقرة من تقرير للجنة مشتركة من الكيبوتزات يأسف التقرير على حد ما ورد فيه لهذه الممارسات ويقول : « لقد علمنا عن بعض الاعمال الفظيعة التي تقوم بها بعض الكيبوتزات التي تستغل العمال غير المنظمين ومعظمهم من النساء والاطفال ممن يستخدمون في قطف القطن والتعشيب والاعمال المشابهة . ويتم استخدام العمال في هذه الحالات عن طريق افراد من المقاولين بطلب من الكيبوتز . ويتعهد هؤلاء احيانا القيام بالعمل المطلوب بالجملة مستخدمين العمال غير المنضمين الى الهستدروت مقابل اجور وظروف دون مستوى الهستدروت » .

وعلى الرغم من نبرة الاستياء التي ينم عنها القول أعلاه لا يجب ان يفترض انه قد وضع حد لهذه الممارسات في الكيبوتزات . والملاحظ هنا ان موضوع الانتقاد ليس استغلال العمال المأجورين من نساء واطفال بحد ذاته بل موضوع الاهتمام هو أن هؤلاء عمال « غير منظمين » — أي لا يدفعون اقساط الانتماء الى الهستدروت . ويبدو أن استخدام العمال المأجورين من العرب في الاعمال الزراعية أصبح خلال السنوات الاخيرة مترسخا في العملية الانتاجية في الكيبوتزات . وتحرص الكيبوتزات في الوقت نفسه على اخفاء المعلومات عن استخدامها للعمل المأجور بما في ذلك من امتناع عن توفير الاعداد الاحصائية حول المسألة واصدار التصريحات العلنية التي تؤكد مرارا ان هذا التطور